إتفاقية الأغادير ومعدل نمو الدين العام

د. وفاء سعد إبراهيم يوسف*

مستخلص

إن الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو تحليل أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة وهى (مصر، الأردن، تونس، المغرب) خلال الفترة الزمنية (2002–2016)، من خلال إستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد بإستخدام بيانات مجمعة panel data خلال فترة الدراسة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم بإختصار عرض نشأة إتفاقية الأغادير من حيث التعريف والأهداف. كما تم بإختصار تناول تطور الفكر الاقتصادى للدين العام، مع تحليل الدين العام لدول الأغادير الأربعة، ثم عرض وتحليل نتائج القياس. وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبى لإتفاقية أغادير على الدين العام، بالإضافة إلى التأثير السلبى للناتج المحلى الإجمالى على الدين العام لدول الأغادير. وكذلك التأثير السلبى لكل من معدل الإستثمار ومعدل التضخم على الدين العام لدول الأغادير الأربعة.

الكلمات الإفتتاحية: إتفاقية الأغادير، الدين العام.

*مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

The main objective of this study is to analyze the impact of AGADIR agreement on the growth of public debt on the AGADIR four-countries (Egypt, Jordan, Tunisia, Morocco) over the period 2002-2016, employing a multivariate linear regression model using a panel data. The study explores the evolution, objectives and the definition of AGADIR agreement. Furthermore, the study analyzed the evolution of public debt over time in the four countries. The study shows that AGADIR agreement affects public debt negatively. In addition, GDP, investment rate and inflation rate have negative impacts on public debt.

1. المقدمة

يعتبر الوضع السياسى لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى حالة من عدم الإستقرار خاصة بعد ثورات الربيع العربى، بجانب ذلك بعض التوترات السياسية المحلية فى بعض الدول مثل التوتر ما بين دول مجلس التعاون الخليجى ودولة إيران. وهذا يؤدى بدوره إلى إنعاكسات على الصعيد الاقتصادى ما بين إرتفاع فى معدلات البطالة وتباطؤ فى معدلات النمو، وبالتالى إنخفاض فى معدلات دخول الأفراد وإرتفاع فى معدلات نمو الدين العام. مما يجعل الهدف المحتدم لتلك الدول هو تحسين مستوى النشاط الاقتصادى لتحسين الدين العام والوصول به إلى المستويات الآمنه.

ومن الطرق والوسائل لتحقيق الإستقرار الاقتصادى هى عقد مجموعة من الإتفاقيات والترتيبات التجارية فيما بينهم تهدف إلى خفض معدلات الضرائب والخفض التدريجى للرسوم الجمركية فيما بينهم. ومن هذه الإتفاقيات، إتفاقية الأغادير، والتى تعتبر من أهم الإتفاقيات العربية التى تعمل على زيادة الإستثمار، وإرتفاع مستويات التوظف والإنتاجية، ومن ثم يؤثر بدوره على تحسن مستوى الدين العام.

وهناك العديد من الدراسات التى توضح تأثير إتفاقية الأغادير على النشاط الاقتصادى لدول الأعضاء. ومن هذه الدراسات دراسة **(Tolba, 2010)** التى تعمل على إختبار تأثير إتفاقية الأغادير على التجارة البينية بين دول الأعضاء بالتطبيق على مصر. كذلك أوضحت محاولات الدول الأعضاء الإستفادة من

منافع الإتفاقية لزيادة الصادرات لدول الاتحاد الأوروبى، حيث بلغت صادرات مصر 23.944 مليون دولار فى عام 2008.

أما دراسة **(ATU, 2012)** فتوضح عدد الفرص والتحديات التى تواجه قطاع الملابس والنسيج فى السوق الأوروبى تحت نطاق إتفاقية الأغادير بالتطبيق على مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع يواجه عدد من التحديات أهمها إرتفاع توقعات المستهلكين فى السوق الأوروبية، زيادة المنافسة من المنتجات الأجنبية داخل السوق وخاصة المنتجات الأوروبية، إستخدام التكنولوجيا المحدودة بالمقارنة مع تكنولوجيا المنتجات الآخرى الأجنبية، وإرتفاع تكاليف العمالة فى هذا القطاع.

كما أوضحت دراسة **(Freund and Portugal, 2012)** تأثير إتفاقيات التجارة التفضيلية الموقعة بواسطة دول الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا خلال الفترة (1994–2009). وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة تأثير على صادرات تلك الدول كانت إتفاقية الأغادير الموقعة عام 2004 مقارنة بالإتفاقيات الموقعة بين تلك الدول والاتحاد الأوروبى وتركيا. حيث تم ملاحظة التأثير الشبه منعدم على صادرات تلك الدول.

كذلك تشير دراسة **(الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير، 2015)** على وجود فرص للتكامل والشراكة التى تقدمها إتفاقية الأغادير بين دول الأعضاء بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية. وأوضحت الدراسة أنه لابد من الإستغلال الأمثل للعرض الزراعى بدول إتفاقية الأغادير، تطوير القدرات الصناعية للمؤسسات

العاملة بقطاع الصناعات الغذائية خاصة البعد الخاص بالجودة والتكنولوجيا المعتمدة، تنويع الإنتاج فى الصناعات الغذائية وتطوير الإستثمارات البينية والإستثمارات الخارجية المباشرة، وتطوير بيئة الأعمال وتنمية الصادرات.

ويلاحظ أن كافة الدراسات السابقة لم تتطرق إلى تأثير إتفاقية الأغادير على مستوى النشاط الاقتصادى المتمثل فى الموازنة العامة، البطالة، التضخم، والدين العام، بل تناولت تأثير الإتفاقية على بعض القطاعات مثل الملابس والنسيج وقطاع الصناعات الغذائية. لذلك تستمد الدراسة الحالية أهميتها من إنها تركز على تأثير الإتفاقية على أهم مؤشر اقتصادى يوضح مستوى النشاط الاقتصادى وهو الدين العام بالتطبيق على دول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002–2016).

ومن ثم تتمثل **مشكلة الدراسة** فى التدهور المالى وإرتفاع الدين العام للدول العربية وخاصة بعد الثورات الربيع العربى والتى أدت إلى تدهور عام فى النشاط الاقتصادى وإنخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى لتلك الدول. وما ترتب على ذلك من توجيه النظر والرؤية إلى كافة الإتفاقيات التى تم عقدها بين الدول العربية، ومنها إتفاقية الأغادير كمحاولة لعلاج ذلك التدهور المالى والإستفادة من المميزات وزيادة التجارة البينية بين دول الأعضاء. على أمل أن تتغير الدول العربية على المستوى السياسى والاقتصادى معاً لتصبح من الدول الأعلى تقدماً فى المستقبل القريب وليس البعيد.

كما تقوم هذه الدراسة على **فرضية أساسية** وهى" التأثير السلبى لإتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة". وبالتالى **تهدف هذه**

الدراسة إلى إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الأساسية، بجانب دراسة إتفاقية الأغادير التى تعتبر من أهم الاتفاقيات التجارية على المستوى العربى بشكل عام، حيث تتمتع إتفاقية الأغادير بالعديد من الإجراءات الخاصة بزيادة التجارة البينية وفتح السوق الأوروبى لمنتجات دول الأعضاء. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفى فى عرض الإطار النظرى لإتفاقية الأغادير ونظرة مختصرة عن الدين العام فى الفكر الاقتصادى، مع تحليل الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال فترة الدراسة (2002-2016)، بجانب الأسلوب القياسى بإستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد مع إستخدام البيانات المجمعة panal data ليوضح أثر الإتفاقية على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال فترة الدراسة (2002-2016).

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة، القسم الأول يتناول نشأة إتفاقية الأغادير، أما القسم الثانى يوضح الدين العام فى الفكر الاقتصادى، مع تحليل الدين العام لدول الأغادير الأربعة، ويختص القسم الثالث بتوصيف النموذج القياسى وتحليل النتائج، والقسم الأخير يشمل الخلاصة وأهم نتائج الدراسة.

2. إتفاقية الأغادير

تعتبر إتفاقية الأغادير من أهم الإتفاقيات العربية التى تتلائم مع طبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية التى تشهدها دول العالم مع بداية الألفية الثانية، وما يفرضه ذلك من تحديات وفرص على المستوى الدولى. ومن ثم أدركت الدول العربية أهمية

التعاون المشترك وزيادة التبادل التجارى والتجارة البينية، لمواجهة المنافسة الأجنبية وحماية المنتج المحلى والسوق المحلى.

ولذلك إتفقت كل من المغرب، الأردن، تونس، ومصر فى عام 2004 على إقامة منطقة تجارة الحرة تنفيذاً لإعلان أغادير الموقعة بين حكومات تلك الدول الأربعة في مدينة أغادير المغربية في 8 مايو 2001، بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية، تعمل على تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينهما على أساس من المساواة من أجل زيادة المنافع المتبادلة في مختلف المجالات، كذلك تعزيز التكامل الاقتصادي بينهما ودعم التنمية والتقدم لتلك الدول، والعمل على تحرير التبادل التجاري فيما بينهم (**Wippel, 2005: 8**). وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ فى عام 2007، كما إنضمت كل من لبنان وفلسطين للإتفاقية فى عام 2016. ولغرض الإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتقديم المشورة والدعم الفني في جميع المسائل التي تخص تنفيذها، أنشأت الإتفاقية وحدة فنية معنية بهذا الغرض، ومقرها الدائم في الأردن.

وتتلائم إتفاقية أغادير مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية WTO والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها. كذلك تتسق مع ميثاق جامعة الدول العربية والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى إنسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتهدف الإتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، كما تعمل على زيادة التكامل

الإقتصادي بين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبى (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية، كذلك جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية لدول الأغادير التى تتميز بسوق ضخم يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك. كما تهدف الإتفاقية إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، النظام الضريبي، المجال المالي، الخدمات، والجمارك وبما يؤدى إلى مزيد من المنافسة بين الدول الأعضاء **(محمود، وتيرى: 2009: 5-7)**.

وتنص الإتفاقية على التحرير الكامل للتجارة في السلع الصناعية والزراعية من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، كما تلتزم الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية والإدارية والفنية التي تُفرض على الإستيراد. وضع تشريعات خاصة بالدول الأعضاء فى المجال الاقتصادى تهدف إلى توفير مناخ ملائم لزيادة التبادل التجارى وزيادة فرص الإندماج بين تلك الدول، كما تنص على مبدأ المعاملة بالمثل المتمثل في معاملة الواردات معاملة السلع المنتجة محلياً من حيث الضرائب الداخلية. وتلتزم الدول الأطراف بتطبيق جداول إلتزاماتها بموجب الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية. كذلك تنص على الإعفاء الجمركى لصادرات وواردات حول الإتفاقية من السيارات بشرط ألا تقل نسبة المكون المحلى عن 40%. وتدرس الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير تنفيذ مشروع لربط الدول الأعضاء بشبكة نقل لزيادة التبادل التجاري بين دول الإتفاقية في إطار تطوير الجانب اللوجستي فيما بينها **(رشا، 2008 : 3-5)**.

وتقع الإتفاقية في ستة فصول و34 مادة وثلاثة ملاحق، تُعالج قضايا التفكيك الجمركي، تجارة الخدمات، قواعد المنشأ، المشتريات الحكومية، المعاملات المالية، الإجراءات الوقائية، الصناعات الوليدة، الدعم، الإغراق، الملكية الفكرية، المواصفات والمقاييس والمقتضيات المؤسسية، اللجان الوزارية وآلية فض المنازعات. وتنص المادة الواحدة والثلاثون من الإتفاقية على سريانها لمدة غير محددة ويمكن لأى طرف من أطراف الإتفاقية الإنسحاب منها بإشعار لجنة وزراء الخارجية بذلك، وينتهى العمل بهذه الإتفاقية بالنسبة للدولة المنسحبة بعد مرور ثلاث شهور من تاريخ الإشعار **(Wippel, 2005: 9)**.

وتعد قواعد المنشأ من أهم البنود الواردة فى إتفاقية أغادير، حيث تعمل على زيادة قدرة منتجات الدول الأعضاء فى النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والإستفادة من حصة Quota للسلع الزراعية المصنعة لدول الأعضاء والممنوحة لهم من الاتحاد الأوروبي. وذلك من خلال تصدير إنتاج إحدى دول الإتفاقية إلى دول أخرى من الإتفاقية ليعيدوا تصديره إلى الاتحاد الأوروبي بعد إجراء عمليات التصنيع اللازمة لإكسابه المنشأ للبلد المصدر **(بنك إسكندرية، 2016: 33-35)**.

3. الدين العام فى الفكر الاقتصادى

يعتبر الدين العام من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي رغم الإختلاف على إستخدامه، حيث ترفض المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية الإعتراف بوجود ما يعرف بالدين العام الذي يستخدم كمصدر من مصادر سد العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك لأنه يؤدي إلي تحويل أموال القطاع الخاص

التي كانت معدّة للإستثمار في مشروعات إنتاجية إلي القطاع العام، ويتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة. كما أنه يؤدي إلي رفع معدل الفائدة، الأمر الذي يعمل على خفض النشاط الاقتصادي وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية ويقف عقبة في طريق التقدم الاقتصادي **(Thoumas, 2012: 4-10)**.

وإعترفت كل من المدرسة الكينزية ومدرسة الكينزيون المحدثون بوجود الدين العام النابع من إعترافهم بوجود عجز الموازنة، ولذلك من الممكن تحقيق التوازن من خلال الضرائب أو من خلال الإقتراض الفعّال، والذي سيكون له أثر كبير في زيادة مستويات الإنتاج والإنفاق والدخل والإستثمار والتوظف، وبالتالي من الممكن إستخدام الدين العام كمصدر من المصادر لسد العجز في الموازنة خلال الدورة الاقتصادية **(Tas, 1989: 334)**.

أما المدرسة النقدية فعملت على تحجيم دور الدولة في الشئون الاقتصادية، وذلك لإعتقاد النقديين أن تدخل الدولة هو السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة للدولة، ومن ثم عدم قبول الدين العام كوسيلة لسد العجز في الموازنة العامة لما يترتب عليه من إلتزامات في سد فوائد الدين وفي النهاية مزيد من العجز في الموازنة العامة **(Harry, 1977: 259)**.

1.3 الدين العام لدول الأغادير الأربعة

يعتبر الدين العام مصدر من المصادر التي تلجأ إليها الدول العربية لسد عجز الموازنة العامة عندما تزداد النفقات عن الإيرادات، ويمثل مؤشر لأداء النشاط

الاقتصادى، ومن ثم على الدول العربية ألا تزيد من عمليات الإقتراض من الأفراد لكي لا تزداد أقساط الدين وفوائده. لأن ذلك يترتب عليه مزيد من الإقتراض للسداد، وهذا يؤدى بدوره إلى المزيد من عجز الموازنة وزعزعة إستقرار الوضع المالي وتدهور فى معدلات النمو الاقتصادى. ويبين جدول (1) معدل نمو الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016).

جدول(1)

معدل نمو الدين العام نسبة من الناتج المحلى الإجمالى لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016)%

السنة\ الدولة	مصر	المغرب	تونس	الاردن	المتوسط
2002	85.776	64.253	67.368	116.305	83.425
2003	97.095	61.609	66.368	104.095	82.291
2004	96.512	58.906	54.101	100.715	77.558
2005	98.263	61.642	52.422	100.268	78.148
2006	85.924	56.783	47.952	87.998	69.664
2007	76.268	51.988	44.800	90.302	65.839
2008	66.761	45.443	42.021	60.244	53.617
2009	69.450	46.126	40.543	64.775	55.223
2010	69.590	48.998	39.217	67.113	56.229
2011	72.830	52.547	43.068	70.729	59.793
2012	73.800	56.532	47.676	80.718	64.679
2013	84.021	61.727	46.840	86.678	69.816
2014	85.127	63.454	51.561	89.049	72.297
2015	88.458	64.059	57.188	93.391	75.774
2016	97.069	64.693	60.641	94.991	79.348

المصدر: www.imf.org

يلاحظ من الجدول (1) أن الدين العام لدول الأغادير الأربعة فى إستقرار نسبياً يتراوح ما بين 70–80% فى المتوسط خلال الفترة (2002–2006) وهى الفترة التى تسبق دخول الإتفاقية حيز التنفيذ. وتحتل الأردن المرتبة الأولى فى نمو الدين العام حيث تعانى من معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى 116.305% نسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2002 ثم بدأ النمو فى الإنخفاض ليصل إلى 104.095% فى عام 2003 بنسبة تصل إلى 10.49%. وإستمر فى الإنخفاض ليصل إلى 87.998% فى عام 2006 بنسبة تصل إلى 12.23% عن العام السابق مباشرة.

ويلى فى المرتبة الثانية مصر حيث إرتفع معدل نمو الدين العام من 85.776% فى عام 2002 إلى 97.095% فى عام 2003 بنسبة تصل إلى 13.19%، ثم شهد ثبات نسبى فى معدل النمو يتراوح ما بين 97–98% خلال عامى 2004 و2005، ثم إنخفض بشكل ملحوظ فى عام 2006 ليصل إلى 85.924% بنسبة إنخفاض تصل إلى 12.55%.

ثم تأتى المغرب فى الترتيب حيث إنخفض معدل نمو الدين العام من 64.25% إلى 61.609% ثم إلى 58.906% خلال الأعوام 2002، 2003 و2004 على التوالى بنسبة تصل إلى 4.387% فى المتوسط. ثم بدأ فى الإرتفاع تدريجياً ليصل إلى 61.62% فى عام 2005، ثم إنخفض مرة آخرى ليصل إلى 56.78% فى عام 2006.

وتحتل تونس المرتبة الأخيرة فى معدلات نمو الدين العام حيث شهدت حالة من الإستقرار النسبى فى معدلات النمو تتراوح ما بين 66-67% لعامى 2002 و2003 على التوالى. ثم شهدت إنخفاضات متتالية وملحوظة خلال الفترة (2004-2006) لتصل إلى 47.95% فى عام 2006 بنسبة إنخفاض تصل إلى 27.74%.

ومنذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ فى عام 2007 شهدت الدول الأربعة إستقرار نسبى فى معدلات النمو خلال الفترة (2007 -2011)، حيث تراوح الدين العام فى المتوسط ما بين 59- 65% نسبة من الناتج المحلى الإجمالى. إلا أن الدين العام شهد إضطرابات عديدة وشديدة نتيجة ثورات الربيع العربى التى حدثت فى مصر وتونس وعدد آخر من الدول العربية خارج إتفاقية أغادير، وهذه الإضطرابات السياسية أدت إلى إضطرابات على الصعيد الاقتصادى تمثلت فى إرتفاع فى معدلات البطالة، وإنخفاض فى الإنتاجية، ومن ثم إنخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. وهذا يؤدى بدوره إلى لجوء الدول إلى زيادة الإنفاق الحكومى ومن ثم زيادة عجز الموازنة وزيادة الدين العام، الذى إرتفع من 64% إلى 79% فى المتوسط خلال تلك الفترة. ويظهر ذلك بوضوح فى إرتفاع نمو الدين العام فى مصر من 84.02% إلى 97.06%، وعلى العكس من ذلك فشهدت المغرب إستقرار نسبى للدين العام تراوح ما بين 61.72% - 64.69% خلال تلك الفترة.

4. توصيف النموذج القياسى

تستخدم الدراسة نموذج إنحدار خطي متعدد لإختبار تأثير إتفاقية الأغادير على الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال فترة الدراسة (2002-2016). بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة الآخرى الأكثر تأثيراً على الدين العام وهى معدل الإستثمار، الناتج المحلى الإجمالى، معدل التضخم. ولقد أظهرت دراسة (**Sinha, et.al, 2011**) مدي تأثر الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، معدل الإستثمار ومعدل التضخم، لذلك فالمعادلة رقم (1) تبين تأثير الإتفاقية والمتغيرات التفسيرية الأخري على الدين العام لدول الأغادير الأربعة.

$$DP_{it} = a_0 + a_1 GDP_{it} + a_2 I_{it} + a_3 F_{it} + a_4 CR_{it} + a_5 L_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

i = دول الأغادير الأربعة.

t = عدد سنوات الدراسة وهي (2002-2016).

DP = المتغير التابع ويمثل الدين العام، وهو عبارة عن معدل نمو الدين العام نسبة من الناتج المحلى الإجمالى%.

GDP = معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

I = معدل نمو الإستثمار، وهو نسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

F = معدل التضخم وهو معدل التغير فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك CPI لسنة الأساس 2002.

CR = إتفاقية الأغادير، وقد تم تضمنيها فى النموذج كمتغير صورى Dummy حيث تم إعطاء رقم صفر للأعوام التى تسبق تطبيق الإتفاقية (2002–2006)، وإعطاء رقم واحد لباقى فترة الدراسة (2007–2016).

L = حد الخطأ العشوائي.

وتشير a_0 إلى ثابت المعادلة، أما (a_1, a_2, a_3 ,a_4, a_5) فهي معلمات المتغيرات المستقلة. أما التأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الدين العام)، بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى (GDP) فإن هناك تأثير سالب بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والدين العام، حيث يترتب على إرتفاع الناتج المحلى الإجمالى زيادة الدخل القومي، وهذا بدوره يؤدي إلي خفض العجز في الموازنة العامة، ويحد ذلك من نمو الدين العام. لذلك فمن المتوقع أن يكون معامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من الصفر ($a_1<0$) أي سالب.

فيما يتعلق بتأثير معدل الإستثمار (I) على الدين العام، فمن المتوقع أن يكون معامل معدل الإستثمار أقل من الصفر($0 > a_2$) أي سالب، حيث أن زيادة معدل الإستثمار يؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج المحلى الإجمالى وهذا يؤدى فى النهاية لخفض معدل نمو الدين العام. وبالنسبة لتأثير معدل التضخم على الدين العام فمن المتوقع أن يكون معامل معدل التضخم أقل من الصفر($0 > a_3$) أى سالب، حيث يترتب على إرتفاع المستوى العام للأسعار إنخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالى إنخفاض قيمة الدين العام (**Akitoby, et.al, 2014:1**).

أما تأثير الإتفاقية فمن المتوقع أن يصبح معامل الإتفاقية أقل من صفر($a_4<0$) أى سالب حيث عقد الإتفاقية تعمل على المزيد من التبادل التجارى وفتح المشروعات وزيادة الإنتاج، وهذا يؤدى بدروه إلى إرتفاع الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم خفض معدل نمو الدين العام.

وتستخدم الدراسة الحالية البيانات المجمعة Panel Data في القياس، لذلك فقبل تقدير النموذج هناك عدد من الإختبارات العملية لتحديد طريقة القياس، ومن أهمها **إختبار جذر الوحدة** حيث يتم إستخدام إختبار جذر الوحدة Levin, Lin & Chu Unit Root Test للبيانات المجمعة للحكم على مدي سكون أو إستقرار البيانات. وقد تم الإستعانة بالدراسات التي قامت بإختبار جذور الوحدة للبيانات المجمعة، وأهمها: دراسة **(Breitung, 2000)**، ودراسة **(Choi, 2001)**، ودراسة **(Levin, Lin and Chu, 2002)**. وتم وضع نتائج هذا الإختبار في الجدول (2).

جدول (2)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج تقدير أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016)

المتغيرات	اختبار ADF الإحصائي	المعنوية
DP	3.736-*	0.000
GDP	6.209-*	0.000
I	4.885-*	0.000
F	5.591-*	0.000
CR	3.736-*	0.000

* مستقرة عند المستوي الأول للفروق.

وتشير النتائج إلي إستقرار المتغيرات عند المستوى الأول للفروق، بإستخدام الثابت Intercept والإتجاه Trend وفترة إبطاء واحدة.

كما يتم التأكد قبل تقدير النموذج من عدم وجود مشكلة الإرتباط المتعدد بين المتغيرات الكلية المستخدمة في النموذج. ويقصد بالإرتباط المتعدد (Multicollinerarity) وجود علاقة إرتباط بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الآخري، مما يؤثر على دقة المعلمات المقدرة. وتم التأكد من عدم وجود إرتباط متعدد من خلال إستخدام طريقة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) مع المتغيرات عند المستوي الصفري. ويتم حساب معامل تضخم التباين بإستخدام هذه الصيغة من دراسة **(Robert, 2007: 676)**:

$$VIF_j = 1/ (1- R^2_j) < 10 \qquad (2)$$

حيث أن:

VIF_j = معامل تضخم التباين للمتغير المستقل (j).

R^2 = معامل التحديد لنموذج إنحدار المتغير المستقل (j) على بقية المتغيرات المستقلة.

فإذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 10 يكون ذلك دليل على وجود إرتباط خطي متعدد مرتفع. أما إذا كانت قيمة معامل تضم التباين أقل من 10، فهذا دليل على عدم وجود إرتباط خطي متعدد **(Robert, 2007: 677).**

هذا وقد تم تقدير معادلة إنحدار خطي لكل متغير مستقل على المتغيرات المستقلة الأخري للنموذج وإستخدام معامل التحديد في حساب معامل تضخم التباين لكل متغير مستقل باستخدام الصيغة السابقة. ويبين جدول (3) نتائج إختبار معامل تضخم التباين.

جدول (3)

نتائج إختبار معامل تضخم التباين لتقدير نموذج أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016)

Variable	GDP	I	F	Cr
GDP	\	**1.123**	**1.024**	**1.144**
I	**1.123**	\	**1.149**	**1.006**
F	**1.024**	**1.149**	\	**1.054**
cr	**1.144**	**1.006**	**1.054**	\

وتشير النتائج إلي عدم وجود إرتباط خطي متعدد بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخري في النموذج، حيث أن معامل تضخم التباين أقل من 10 لكل المتغيرات المستقلة.

كذلك يتم إستخدام إختبار **فصل التباين Redundant Test** لتحديد طريقة القياس المستخدمة في التقدير، وتتمثل فروضه في: **الفرض العدم:** ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. و**الفرض البديل:** عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. فإذا كانت قيمة الإحتمال أكبر من 0.05 يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل،

وهذا يعني إستخدام طريقة المربعات الصغري العادية Ordinary Least Squares (OLS) في التقدير. أما إذا كان قيمة الإحتمال أقل من 0.05 يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني إستخدام طريقة المربعات الصغري المعممة Generalized Least Sguares (GLS) في التقدير **(Escudero, 2009: 5)**. ويوضح جدول (4) نتائج إختبار فصل التباين.

جدول (4)

نتائج إختبار فصل التباين Redundant Test لتقدير نموذج أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016)

	Statistic	d.f	المعنوية
Cross-Section Chi-Square	15.315	3	0.006

توضح نتائج الجدول أن قيمة الإحتمال أقل من 0.05، وهذا يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، ويتم إستخدام طريقة المربعات الصغري المعممة (GLS) في تقدير النموذج.

كذلك يتم إستخدام نموذج الآثار الثابتة **Fixed Effects Model** في تقدير النموذج لأن عدد البيانات المقطعية أقل من عدد قيم مقدرات المتغيرات فى النموذج. كما أنه يمثل أثر كافة المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن ولا يتم إدخالها في النموذج والتي تختلف لكل دولة من دول العينة، وأن الإختلافات عبر مفردات العينة يتم التعبير عنها من خلال الإختلافات في ثابت المعادلة **(Gujarati, 2003: 640-651)**.

1.4 نتائج التقدير

تستخدم الدراسة الحالية طريقة البيانات المجمعة panel data، لدول إتفاقية الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002–2016)، من خلال إستخدام نموذج إنحدار خطي متعدد بإستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) مع إستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) (كما أوضحنا فى إختبارات القياس) لإختبار تأثير إتفاقية الأغادير على الدين العام لدول الأغادير الأربعة. هذا وقد تم تجميع بيانات المتغيرات عن الفترة (2002– 2016) من مصدر بيانات صندوق النقد الدولى من الموقع الإلكتروني www.IMF\Data.org، مع العلم أن البيانات هي نسب مئوية.

وقد ظهر فى نتائج القياس وجود مشكلة الإرتباط الذاتى بين قيم حد الخطأ (E) عبر الزمن وذلك من خلال إختبار ديربن واتسون Durbin- Waston حيث بلغ قيمة D.W (0.97)، ولعلاج تلك المشكلة يتم إستخدام معدل نمو الدين العام كمتغير مستقل لفترة زمنية واحدة $Dp_{i(t-1)}$. وبذلك تصبح معادلة النموذج كالتالى:

$$DP_{it} = a_0 + a_1 GDP_{it} + a_2 I_{it} + a_3 F_{it} + a_4 CR_{it} + a_5 Dp_{it-1} + a_5 L_{it} \quad (3)$$

ويقدم جدول (5) نتائج تقدير نموذج أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002–2016).

جدول (5)

نتائج تقدير نموذج أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016)

المتغيرات	Coefficient قيمة المعلمات	T-Statistic	المعنوية
C (الثابت)	28.92	3.827	0.000
GDP	0.810-	2.026-	0.048
I	0.392-	1.973-	0.054
F	0.934-	2.847-	0.006
CR	2.201	1.152	0.254
Dp(t-1)	0.808	10.383	0.000
R^2	0.940	------	-----
Adjusted- R^2	0.930	------	------
F-Statistic	93.137	------	0.000
D.W	1.821	------	------

تشير نتائج التقدير في جدول (5) أن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغ (0.93)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (93%) من التغيرات في معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة. كما يشير قيمة إختبار ديربن واتسن (D.W) إلي عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي، وأن قيمة إختبار F الإحصائي يدل على أن النموذج جيد وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الدين العام خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات التفسيرية على الدين العام، فإن التقديرات تشير إلي أن إشارات معاملات المتغيرات التفسيرية تتفق مع تلك المتوقعة عند التوصيف

النظري للنموذج. فتشير التقديرات إلي وجود تأثير سلبى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى على الدين العام، حيث بلغ معامل الناتج المحلى الإجمالى (−0.810). وهذا يعني أنه عند زيادة الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل نمو الدين العام بنسبة 0.810%. وهذا متوقع لما تنص عليه إتفاقية الأغادير من إنشاء مشروعات إنتاجية وفتح الأسواق لمنتجات دول الأغادير لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وخفض الدين العام. كما أن هذا التأثير معنوي إحصائياً عند مستوي 1%.

كما بلغ التأثير السلبي لمعامل معدل الإستثمار على الدين العام (0.392−)، وهذا يعني أن زيادة معدل الإستثمار بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل نمو الدين العام بنسبة 0.392%. ويفسر ذلك إهتمام دول الأغادير الأربعة بالإصلاحات الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم للإستثمار لجذب العديد من الإستثمارات وخاصة من الدول العربية لإنخفاض الدين العام. كما أن تأثير معدل الإستثمار على الدين العام معنوي إحصائياً عند مستوي 1%.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم فإن التأثير السلبى لمعامل التضخم على الدين العام بلغ (−0.934)، وهذا يعنى أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدى إلى خفض معدل نمو الدين العام بنسبة 0.934%. كما أن تأثير معدل التضخم على الدين العام معنوى إحصائياً عند مستوى 1%.

أما الإتفاقية فتوضح التقديرات أن الإتفاقية لها تأثير سلبى على الدين العام كما هو متوقع، حيث بلغ معامل الإتفاقية (2.201). ويبين ذلك ما أدت إليه الإتفاقية من إستثمارات ومن ثم زيادة الإنتاجية، الذى يؤدى بدروه إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم خفض الدين العام، مع ملاحظة أن هذا التأثير غير معنوى إحصائياً. كما أن تأثير الدين العام المبطأ لتفرة زمنية واحدة معنوى إحصائياً 1%.

وتشير النتائج السابقة للنموذج القياسى إلى التأثير السلبى لإتفاقية أغادير على معدل نمو الدين العام خلال فترة الدراسة (2002–2016) ومن ثم صحة فرضية الدراسة القائمة على وجود تأثير سلبى لإتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة.

5. الخلاصة والنتائج

تهدف الدراسة إلى إختبار أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال فترة الدراسة (2002–2016)، بإستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد مع إستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS). وفى سبيل تحقيق هذا الهدف فقد تضمنت الدراسة أربعة أجزاء بخلاف المقدمة، حيث تعرض الجزء الثانى بإختصار إلى نشأة إتفاقية الأغادير فى عام 2004 ودخلت حيز التنفيذ فى عام 2007. وتضم مصر، الأردن، تونس، والمغرب، ثم إنضمت إليها كل من لبنان وفلسطين فى عام 2016. لتصبح من أهم الإتفاقيات العربية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد نصت الإتفاقية على المزيد من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بمجال الإستثمار، الجمارك، الضرائب، السلع الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى العمل على إستقرار فى معدل التضخم، والمزيد من التوسع فى الإتفاقية من حيث عدد الأعضاء لتصل إلى 6 أعضاء فى عام 2016. وإستمرار الإهتمام بقواعد المنشأ والمشتريات الحكومية، المعاملات المالية والاجراءات الوقائية، الصناعات الوليدة، الدعم والإغراق، الملكية الفكرية والمواصفات القياسية، وتأسيس آلية لفض المنازعات.

كما تناولت الدراسة فى الجزء الثالث بإيجاز رؤية أهم المدراس الاقتصادية للدين العام، بداية من رفض الإعتراف بوجود الدين العام طبقاً للمدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية، ثم المدرسة الكينزية التى إعترفت بإستخدام الدين العام كمصدر لسد عجز الموازنة العامة، إنتهاءاً بالمدرسة النقدية التى أشارت إلى عدم قبول الدين العام كوسيلة لسد عجز الموازنة العامة لما يترتب عليه من فؤائد للدين العام.

وتم توضيح مستويات الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016)، والتى أشارت إلى إستقرار الدين العام لتلك الدول خلال الفترة (2002-2006) وهى الفترة التى تسبق دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، ثم إنخفاض متتالى فى معدلات نمو الدين العام لتلك الدول عند دخول الإتفاقية حيز التنفيذ خلال الفترة (2007-2011) بلغت فى المتوسط 54%. ثم شهدت تلك الدول إرتفاع ملحوظ فى مستويات الدين العام خاصة بعد ثورات الربيع العربى التى شهدتها كل من

مصر وتونس وبعد الدول الآخرى خارج الإتفاقية خلال الفترة (2012-2016)، مما يؤثر ذلك بالسلب على المستويات الاقتصادية من خلال خفض الإنتاجية، ومن ثم خفض الناتج المحلى الإجمالى الذى يؤدى بدوره إلى إرتفاع فى معدلات نمو الدين العام، حيث بلغ معدل النمو فى المتوسط 75% خلال تلك الفترة.

أما الجزء الرابع فتناول أثر إتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة خلال الفترة (2002-2016) بإستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد مع إستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) وطريقة المربعات المعممة (GLS) بإستخدام البيانات المجمعة panel data. وقد أظهرت نتائج النموذج التالى:

أولاً: الأثر السلبى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة، حيث بلغ التأثير السلبي لمعامل الناتج المحلى الإجمالى على معدل نمو الدين العام(0.810-)، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل نمو الدين العام بنسبة 0.810%.

ثانياً: الأثر السلبى لمعدل نمو الإستثمار على معدل نمو الدين العام، حيث بلغ معامل الإستثمار (0.392-). وهذا يعني أنه عند زيادة الإستثمار بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل نمو الدين العام بنسبة 0.392%.

ثالثاً: أن معدل التضخم له تأثير سلبى على معدل نمو الدين العام بلغ (0.934-)، وهذا يعنى أنه عند زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدى إلى إنخفاض الدين العام بنسبة 0.934%.

رابعاً: الأثر السلبى لإتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام حيث بلغ معامل الإتفاقية (2.201)، وهذا يعنى أنه عند تطبيق الإتفاقية أدت إلى خفض معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة.

وهكذا فإن النتائج السابقة توضح صحة فرضية الدراسة وهى التأثير السلبى لإتفاقية الأغادير على معدل نمو الدين العام لدول الأغادير الأربعة، كما تؤكد على توجهات ورؤية الدول العربية لعقد المزيد من الإتفاقيات التجارية وإقامة المناطق الحرة لزيادة التجارة البينية، والعمل على خروج الدول العربية من نفق المديونية والعجز إلى مساحة الإستقرار والنمو.

المراجع:

المراجع العربية:

– الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير (2015)، "الدراسة الإقليمية حول فرص التكامل والشراكة المتاحة فى قطاع الصناعات الغذائية بين الدول الأعضاء فى إتفاقية أغادير"، مشروع رأس المال البشرى **(HCP)**.

– بنك إسكندرية (2016)، "مصر: مركز واعد للتجارة والإستثمار فى أفريقيا والشرق الأوسط"، **ورقة بحثية من إعداد قسم البحوث ببنك إسكندرية و SRM.**

– رشا مصطفى عوض (2005)، "إتفاقية الأغادير نحو بيئة أعمال أفضل"، **API**، رقم: 0805.

– محمود قطوس، وتيرى ماكلين (2009)، "الدراسة القطاعية التفصيلية المتعلقة بإمكانيات التكامل والإندماج الاقتصادى المتاحة فى قطاع الجلود والأحذية لبلدان

إتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر، والمغرب)"، **الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير**، التقرير النهائى.

المراجع الأجنبية:

- Akitoby. B. , T. Komatsuzaki. and A. Binder. (2014), Inflation and Public Debt Reversals in The G7 Countries, IMF, **Working Paper**, No. 14\96.
- ATU. (2012), AGADIR Agreement The Arab – Mediterranean Free Trade Area Jordon- Egpyt- Tunisia- Morocco, Workshop on Challenges and Opportunities for The Textile and Clothing Sector \ in The Euro-Mediterranean Region, **Agsdir Technical Unit.**
- Breitung. J. (2000), The Local Power of Some Unit Root Tests for Panel Data, "**Advances in Econometrics**", No. 15, pp: 161-177.
- Choi. I. (2001), Unit Root Tests for Panel Data, **"Journal of International Money and Finance**", No. 20, pp: 249-272.
- Escudero. W. (2009), Heteroskedasticity and Weighted Least Squares, **Econometric Analysis**, No. 507.
- Freund. C and A. Portugal. (2012), Assessing MENAS Trade Agreement, Middle East and North Africa, world bank, **Working Paper Series**, NO. 55.
- Gujarati, D. (2003), **Basic Econometrics, Fourth Edition**, McGraw Hill, USA.
- Harry. G. (1977), The Monetary Approach to The Balance of Payments: A Nontechnical Guide, "**Journal of International Economics",** No. 7, pp. 251-268.

- Levin. A, C. Lin and C. Chu. (2002), Unit Root Test in Panel Data: Asymptotic and Finite Sample Prperties, "**Journal of Econometrics**", No. 108, pp: 1-24.
- Sinha. P. , V. Arora. and V. Banseal. (2011), Determinants of Public Debt for Middle Income and High Income Groub Contries Using Panel Data Regression, Munich Personal Repec Archive**, MPRA Paper**, No. 32079.
- Tas. R. (1989), **Theoretical and Empirical Aspects of Budget Deficits**, Ankara University.
- Thoumas. I. (2012), Keynesian, Classical and New Keynesian Approaches to Fiscal Policy; Comparison and Critique, IMK, **Woring Paper**, No. 96.
- Tolba. M. (2010), A Study on The AGADIR Agrement as The Gateway to Establish A Pan- A Rab Free Trade AREA Assessment of AGADIRS Trade Effects: The Case of Egypt, **KDI** school of Public Policy and Management in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Public Policy.
- Robert. M. (2007), A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors, **Springer**, No. 41, pp: 673-690.
-Wippel. S. (2005), The Agadir Agreement and Open Regionalism, **The Euromesco Secretariat at The IEEI**, NO. 45.

المواقع الإلكترونية:

-WWW.IMF.Org.